تحديات واستراتيجيات تنمية الصادرات العربية

خصائص الصادرات العربية

- الدول العربية لا تساير مجريات هيكل التجارة العالمية ولا تطورات الطلب العالمي على السلع.
- تركز في الصادرات وعدم قدرة عدد من الدول العربية على المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية ظاهرة.
- جهود الدول العربية محدودة فيما يتعلق بالتخصص العمودي في الصناعات ودعم التجارة داخل نفس الصناعة وتغيير هيكل صادراتها بما يتماشى مع الطلب العالمي.
- تواضع مساهمة التكنولوجيا في التجارة الخارجية وفي تكوين ميزات تنافسية بالنسبة للدول العربية مقارنةً بالدول الأخرى.
- الأردن ولبنان والمغرب وتونس ومصر تعتبر أكثر الدول العربية كثافةً في تصدير السلع ذات التقنية العالية خاصة في سلع مثل الأدوية والمعدات الطبية وكذلك الكهربائيات.

مستقبل الصادرات العربية

العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية

1- على الصعيد العالمي: الحواجز الجمركية وغير الجمركية

الحل:

1. المفاوضات (الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف) .
2. البحث عن منافذ إضافية للتصدير: الأسواق العربية، البلدان النامية، دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا ويتطلب ذلك استخدام النفوذ الاقتصادي للتأثير على التبادل التجاري مع الدول النامية والآسيوية وكذلك توجيه الصناعات التحويلية لإنتاج السلع الملائمة لهذه الأسواق.

- إن للتطبيق الكامل للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (GATT) وخلفها منظمة التجارة الدولية (WTO) بعض الآثار الإيجابية وجملة من الآثار السلبية على الصادرات العربية:

الآثار الإيجابية:

- خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الصادرات الصناعية يتيح الفرصة لزيادة الصادرات العربية وخاصة البتروكيماويات.

الآثار السلبية:

يتعين بموجب الاتفاقية خفض أنواع الدعم بنسبة 13% خلال العشر سنوات 2000-2010 . وتتمثل أهم أنواع الدعم في الدول العربية في الآتي:

- إعفاء الصادر من رسوم وضرائب التصدير .
- إعفاء مستوردات مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية .
- دعم أسعار الكهرباء، الماء والوقود وخاصة في قطاعي صناعة الأسمنت والحديد .
- الإعفاء من ضريبة الدخل في القطاع الزراعي .
- شراء المحاصيل بأسعار أعلى من أسعارها العالمية .
- الدعم المالي المباشر .

2- على الصعيد المحلي:

العقبات:

1. اعتماد المصدرين في كثير من البلدان العربية على ممارسة التصدير عن طريق الصفقات وليس عن طريق الإعدادات المتصلة والمستمرة.
2. عدم وجود نظام دعم الصادرات.
3. المنافسة الحادة في الأسواق الخارجية وانخفاض الربحية.
4. مشكلة النقل الخارجي وارتفاع تكلفته.
5. عدم توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية.
6. مشاكل التخزين.
7. ضعف أنظمة ترويج الصادرات في الخارج.
8. العوائق الإدارية الحكومية.

الحل:

على الصعيد المحلي يتطلب التوسع في تصدير السلع الصناعية ما يلي:

- خفض تكلفة الإنتاج.
- زيادة التنافسية العالمية بتحسين جودة المنتج ودرجة تنوعه وتميزه.
- تحديث أنماط التسويق وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- الارتقاء بخدمات تمويل، ضمان وتأمين الصادرات.
- التنسيق الإنتاجي والتخصص الإقليمي وإزاحة العقبات السياسية والجمركية في مجال الصادرات البينية.

سياسة حفز وتشجيع الصادرات الصناعية

- تتمثل الخطوة الأساسية لحفز وتشجيع الصادرات الصناعية في إيجاد قاعدة متطورة من الصناعات التحويلية التي تنتج لأجل التصدير.
- وتتمثل الخطوة التالية في ضرورة رسم السياسة التجارية الملائمة التي تكفل تنمية وتشجيع وحفز الصادرات الصناعية. وتتمثل أهم بنود تلك السياسة في:

1. تخطيط الصادرات الصناعية.
2. سياسة الدعم والإعانات.
3. السياسة الجمركية.
4. تمويل الصادرات.
5. ضمان الصادرات.

أشكال الدعم

1. الدعم المالي المباشر وذلك بإنشاء صندوق دعم الصادرات لتنظيم تدفق الموارد المالية لهذا الغرض.
2. الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح.
3. الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة وإعفاء المستلزمات المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادة تلك الرسوم بعد التصدير.
4. قروض تمويل الصادرات.
5. تعديل سعر الصرف للمصدر.
6. الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء.

الإطار العام لسياسة دعم الصادرات

1. تقليل عبء الدعم بمراعاة التوطن السليم لمختلف الصناعات في تنسيق التوزيع الجغرافي للصناعات وتفادي التنافس بين الدول العربية.
2. وضع جدول زمني لرفع الإنتاجية للمشاريع التصديرية.
3. يجب حجب الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
4. الأخذ في الاعتبار مرونات العرض في الدولة المصدرة ومرونات الطلب في السوق المستورد عند تحديد معدل الإعانة.
5. مراعاة حجم الأسواق الخارجية المستهدفة عند تقرير حجم الإعانة.
6. الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية عند تقرير معدلات الإعانة.

السياسة الجمركية:

1. نظام رد الرسوم الجمركية.
2. نظام السماح المؤقت أو الإعفاء المؤقت من الرسوم الجمركية.
3. نظام الإيداع ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة لفترة زمنية محددة بهدف إتاحة الوقت للمستورد في دفع هذه الرسوم وتخليص البضائع.
4. نظام المناطق الحرة.

تمويل الصادرات

عن طريق تيسير القروض من خلال أسعار الفائدة التفاضلية وبعث مؤسسات مالية داعمة للصادرات

ضمان الصادرات

• عادة ما يكون ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، وتتمثل أهمية الضمان هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من تلك المخاطر بل فيما يوفره من مزايا أخرى من أهمها؛ أنه يمكّن المصدر من منح المستورد شروط دفع جاذبة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة، إذ لا يصر - مع توافر الضمان – على أن يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي وإنما يمكن أن يكون الدفع بموجب شيك أو كمبيالة أو تحويل مصرفي، كما يمكن الضمان المصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في الوقت ذاته من الحصول على تمويل دون أن يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة، ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام عملية الشحن.

- أن الضمان يمثل آلية هامة لجذب الاستثمارات وزيادة تدفقها ولتنمية صادرات الدولة، ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير فإن الضمان يخدم كلا من المستثمر والمصدر، فمع تنامي حركة التصدير تتزايد الحاجة إلى إنتاج مزيد من السلع من خلال التوسع في الاستثمار.

أمثلة من مؤسسات ضمان الصادرات في الدول العربية

الدولة	الموقع الالكتروني
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	www.dhaman.org
المؤسسة الإسلامية لضمانا لاستثمار وائتمان الصادرات	www.iciec.com
الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	www.cagex.dz
الشركة المصرية لضمان لصادرات	www.ecgegypt.net
الشركة الأردنية لضمان القروض	www.jlgc.com
شركة تأمين الائتمان اللبنانية	www.lci.com.lb
وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	www.ecgaoman.com
برنامج الصادرات السعودية	www.sep.gov.sa
الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات	www.naife.org
شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة	www.shiekanins.com
الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	www.cotunace.com.tn
شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات	www.ecie.ae
بنك قطر للتنمية ـ وكالة قطر لتنمية الصادرات "تصدير"	www.qdb.qa